

قعاد الصلاة دون التيمم لان من العلم من قال لا يعيد الصلاة الا للامام وحده  
 فكان الاحتمار فيه طاعة لله في المحرمات فما خالف قبل التيمم لا يعده وفيه  
 المزارية نداء فيها تيمم فلو يصلوا ويحرموا بعد طلوع الفجر كما في الخبر  
 في الميادين ولو بعد التيمم في اول وقتها لا يجوز الرجوع حتى تزول الشمس اهـ  
 لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت وقد سألته  
 الزليعي وعنه ويرجع في الواجب فتمت بحال ولو شهد وان يوم العيد عند  
 الامام فصلوا ثم خرجوا ثم بان يوم عرفه اجزا من الصلاة والصلاة  
 لانه لا يمكن التيمم في مثل هذا الخطا فيم بالحوار صيا تيمم المسلمين زليعي  
 وكرم تيممها المذبح لئلا لا يحتمل الخطا ولو تركت التيمم ومضت  
 امامها تصدق برأحة تاذر فاعل تصدق لمهتمة ولو قد قبل ولو ذبحها  
 تصدق بالحرم ولو نقصها تصدق بغيره النقصان اجزاء ولا ياكل الفاذر منها  
 فان اكل تصدق بقيتها اكل وقطر عطف عليه شرها لها لو جوبها عليه  
 بذل حتى يمتنع اكله منها ويصدق بغيرها حتى يشرها ولا تنقلها بغيره  
 شرها ولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزي فيها وصح لخدم ذواته اشهر  
 من الصفا ان كان بحيث لو خلط بالثياب الا عن التيمم من بعد وجع الشئ  
 فصاعد من التلاوة او لثمن هو في حسي من الابل وحولها من المعز  
 وكما من وحول من الشاة والمعز والمثلدين الا اهلي والوحشي تبع الام  
 قوله المص وروع المشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والجم  
 والكبش افضل من المخذ اذا استويا فيها والا تيمم من المعز افضل من  
 التيمم اذا استويا فيهم فلا تيمم من الابل والمعز افضل حاوي وفي الوحيات  
 ان الابل افضل من الذر اذا استويا فيهم وابعه اعلم ولو في الاضحية ولد اقبل  
 الولد بذبح الولد معها وعند بعضهم تصدق به بلادج صلت او سرقته  
 فاشترى اخرجته وجدها فالأفضل ذبحها وان ذبح الاولي جاز وكذا الشاة  
 لو تيممها كالاولي او اكثر وان اقل من الزايد وتصدق به بلادج في عني  
 وتغير وقال بعضهم ان وجهت عن يسار فذكر الجواب وان عن اعيساك  
 ذبحها يبايع ويحكي بالحق والحقى والتولا اي الجبوتة اذا لم يظفها  
 فلم يزد ولم يجر لان الجوز في التيمم لا بالورا والعمود والحقى  
 المراد التي لا يجر في عظامها والرجح التي لا تيمم بها المشاة التي لا يجر  
 والمهينة البني موضعها ومطعم الكثر الاذن والتيمم او لعلي اي التي

ذهب

ذهب اكثر نوزعها فاطلق القطع على الذهاب بحازوا وغابوا فتمت بيب العلق  
 او اكثر الالبنة لان لا اكثر حركها لكل منها وذهابا فبقي بقا اكثر عليه لغوي  
 جيني ولا باجماء التي لا استناد بها ويكفي بقا الاكثر وقيل ما تختلف به  
 والكاء التي لا اذن لها خلفتها فلو لها اذن صيرت حلقة جز اخذ لي والرا  
 سقوطه روي شرعها او باسرها ولا احد عاء سقوطه الاثنا ولا المصنوعا  
 وجه التي عولت حتى اتقطع ثوبها ولا التي لا المذرا بجيني ولا التي لا يجرها  
 لا يجره شئ وهما بيته وتما فيه ولا الحلاكة التي تاكل المذرع ولا تاكل غيرها  
 ولو اشترها سلمت فتمت بعين ما عجز ففصله قيمة اقامه غيرها  
 تمامها ان كان عشاوان فقبل اجزاء ذلك وكذا لو كانت معينة وقت  
 التلاوة لم وجوبها عليه بخلاف المعنى ولا يضر تسميها من اضطرارها وقت الذبح  
 وكذا الوانث فقبل المعنى غيرها لا التغيير ولو ضلت او سرقته وشري اخري  
 فظنرت فقبل المعنى احدتها وعلى المتغير كلاهما شتمى وان مات احد السبعة  
 المشركين في المدينة وقال الوريثة اذ جلى عنه وعنه عن الكل اني لما  
 لقصه القرين من الكل ولو ذبحها بلا اذن الوريثة لم تجز لان بعضها لم يبع  
 قربة وان كان شريك السعة نصرانيا او موهبا الا ان يجرى عن واحد  
 منهم لان الوراثة لا تجزي هذا في كل من ذبح ولو ان تلتا لم تفرق شريك واحد  
 منهم شاة للاضحية اقدم بمشرفة والاخر بمشرب والاخر تلتا بان وقمة كل  
 واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل شاة قيمتها واصطاحوا على ان  
 يأخذ واحد منهم شاة يطبخ بها اجازتهم ويتصدق صاحب التلاتين بمشرب  
 وصاحب العشري بمشرب ولا يتصدق صاحب المشرق بشيء وان كل واحد  
 منهم ان يذبحها عند اجزائه ولا يشي عليهم كما لو شى الضحية غير بغيره يبايع  
 ويأكل من لحم الاضحية ويوكل عنها ويذبح تدب ان لا يقص الصدق  
 من الثلث ويذبح تركه لذي عيال ثم عت عليهم وان ذبح بيده ان علم ذلك  
 والا يعلمه شريتها نفسه ويا من عجز ما كذب كذبا يجعلها ميتة وكره ذبح  
 الكفاي واما المجوس فيحرم لانه ليس من اهل ذرية ويتصدق بجلدها  
 او يجل منه نحو عزال وجرابه وقربة وسفع ودلو ويبدله بما يتفق  
 به باقيا كما لا يحتمل كحل ولحمه وعجوه كدرا هو فاذا ابيع اللحم  
 او الجلود به اي بمشرك او بدراهم تصدق بقرنه ومغاده صحة البيع كالمشرك  
 وعند الثناي باطل لانه كالتيمم ولا يبيع اجزا من ماله الا ان يبيع  
 واستفيدت من تولد عليه الصلاة والسلام من باع جلد الضحية فلا يحتمل هذه اية